غيـــاب الآليـــة يعـــيق التـــحـــديث

د/ علي صالح الحجري

لاشك أن حركة الحياة تشمل زخماً كبيراً لا متناهي من الظواهر ضمن الحقائق الوجودية الحياتية بأحجام ومعدلات ادائية متفاوتة الوقع والتأثير بمحيط متداخل أيضا التأثير والتأثر تحتم التعامل معها (أي مع تلك الظواهر) حقيقة السعي باتجاه الاستمرارية بما يعني ذلك من حتمية التعاطي مع الظواهر أو المسائل أو المشاكل.. الخ باتخاذ قرارات تستوجب تحقيق أهداف لا محدودة متعلقة بها (أي بتلك الظواهر.. الخ).

وسواء كانت تلك القرارات تمس واقع أو حياة أو تستهدف تحقيق أهداف للفرد أو المؤسسة أو الجزئية المجتمعية أو حتى على المستوى المجتمعي ككل، فإنها ستظل قرارات نظرية تحمل جملا مفادها اعملوا كذا ولا تفعلوا كذا .. الخ أو من المفضل العمل بكذا ومن المفضل عدم العمل بكذا .. الخ دون أن يكون لتلك القرارات النظرية بل والنظريات المحددة لسلوكيات وممارسات علمية معينة مرجعية تنفيذية ذاتية التفعيل،أي مستمدة من نفس المحتوى الذي انطلقت منه النظرية، فإذا استمرت نظريات أو قرارات نظرية فإنها لا ولن تثمر شيئا طالما وهناك غياب للارادة أو غياب لقرارات أو لغياب استيعاب الكيفية أو غياب فهم السبل والوسائل أو الأدوات تمكن من تحويل تلك القرارات المبنية على أسس نظرية إلى واقع يثمر نتائج عملية يستفيد منها المجتمع ككل بل ويستفيد منها الفرد والمؤسسة شاملاً ذلك منظرها ومتخذ القرار بوجوب تنفيذها ومنفذ آليتها.

فإذا كانت الظاهرة أو المشكلة الاقتصادية محل الدراسة تتمثل في جمود ان لم يكن تراجعا في مستويات ومعدلات النمو والتنمية الناتجة عن مستوى عال من البطالة أو مستوى مرتفع من التضخم السعري أو ضعف حاد في قيمة العملة أو ارتفاع كبير في عجز الميزانية أو .. الخ فأيا منها يمثل إعاقة لمسألتي النمو والتنمية الاقتصادية، فإن هذه أو تلك المشكلة وفقاً لنقول التوصية التي توصلت إليها دراسة الحالة الاقتصادية تستوجب مواجهتها.

وهذا يبرز السؤال كيف تتم المواجهة تلك بين دارسها ومتخذ القرار من جهة والمشكلة أو المسألة .. الخ من جهة أخرى؟ ، أي كيف يتم وضع حد للجمود أو التراجع في مستويات النمو والتنمية؟ والإجابة لا شك أنها ضمن منظومة السياسات الاقتصادية المتعددة والمختلفة.

والسؤال الآخر هو ما هي تلك التي تعد أفضل البدائل وما هي اكفأ البدائل من السياسات الاقتصادية التي ينصح أو يوصى بأهمية العمل بها ضمن الواقع الممارسي العملي للحد أو القضاء على أو إيقاف الجمود أو التراجع في مستويات النمو والتنمية؟

أيضا الإجابة لاشك أنها موجودة ضمن حزمة السياسات الاقتصادية المناسبة للحالة أو المشكلة أو المسألة.. الخ محل الدراسة.

فعندما يتم وضع تفاصيل السياسات وفقاً للأهداف الموضوعة ضمن واقع التنفيذ، فإننا نكون قد أصبحنا في موقف يمكن أن نقول عنه أننا خلاله قد نفذنا الآلية المطلوبة لمواجهة تلك المشكلة أو المسألة أو الظاهرة.. الخ وأننا نكون قد نزحنا في التعامل مع تلك الظاهرة أو المسألة أو المشكلة.. الخ.

كما أنه في حالة بروز أو ظهور مشاكل إدارية ضمن إجراءات السلم الإداري (أو البيروقراطية الإدارية للأسف الطويلة) المعمول بها سواء في مجتمعنا أو مجتمعات أخرى تشبه حالتنا،والتي عند دراستها أو البحث فيها (أي تلك المشاكل الإدارية) وجدت مثلاً أن تلك المشاكل أو الصعاب تعد نتاجا مثلاً لمسألة أو مشكلة إدارية لم يتم تشخيصها من قبل بأنها هي اصل أو أساس التشويش أو الارتباكات الإدارية والتي عموما تتمثل تلك المسألة الإدارية في تركيز السلطة أو عدم تفويض السلطة، ولذلك لنقول أن التوصية الأساسية التي وجدت كنتاج للعمل الدراسي أو البحثي تتمثل في الحد من تركيز السلطة او العمل على اتخاذ خطوات أو إجراءات إضافية إدارية أو قانونية.. الخ تؤدي إلى العمل بمفهوم تفويض السلطة في إطار وضع حلول لصعاب وأجهت العمل الإداري المعمول به.

فإذا كانت الإجراءات أو الخطوات الإضافية قد تم تشخيصها ثم تم العمل على تنفيذها وبالتالي أدى ذلك إلى إنهاء تركيز السلطة، فإننا نقول أن النجاح كان حليف العمل الإداري لأن الآلية لتحقيق تلك التوصية قد تم العمل بها،أما إذا تخيلنا أنه في المثالين السابقين لم يتم تمحيص أو تفعيل العمل باتجاه تحديد الجوانب العملية لتحقيق الأهداف المحددة ضمن الاستنتاجات النظرية المتوصل إليها ضمن الدراسات أو البحوث المتعلقة بالظواهر أو المسائل أو المشاكل ... الخ الاقتصادية السياسية الاجتماعية... الخ،فإذا لم يتم ذلك فإن الجمود أو التراجع في مستويات النمو والتنمية سوف ينتج منه كوارث اقتصادية كبيرة تصيب الفرد والمجتمع؟

كما أنه في حالة بقاء التوصيات الإدارية كما هي في شكلها النظري دون البحث في سبل تنفيذها فإن ذلك يعني أن تركز السلطة سوف يستمر في جمود إن لم يحدث مستويات أعلى من العمل التدميري للعمل الإداري مما يعني مضاعفات مرضية تصيب العمل الإداري بما يمثله ذلك من عائق أمام الإنتاجية وبالتالي على مستوى التنمية المجتمعية بكاملها.

ولذلك أحد أسباب بقاء كثير من الدول المتخلفة متخلفة يتمثل في عدم وجود آليات تنفيذية لما قدمتها الدراسات والبحوث حول قضايا حتى ولو كانت مسائل أو قضايا أو مشاكل أو ظواهر إستراتيجية، ولا أشك لحظة في أن الجميع في كثير من دول العالم الثالث يعلم أنه يوجد عدد يكاد أن يكون بحجم أكبر بكثير مما يتخيله الإنسان إلى درجة إمكانية القول أنه عدد لا نهائي من الدراسات والبحوث التي انتهى بها المطاف في قعر ادراج مكتبية غائرة في عتمها وظلمتها دون أن تأخذ مكانها(أي تلك الدراسات والبحوث) أو دون تحقيقها على الواقع العملي، وذلك بطبيعة الحال لا يمكن أن يكون له أسباب جاءت جزافا وإنما لعديد من الأسباب والعوامل منها إما لعدم اللامبالاة أو لعدم إدراك ماهية تلك الدراسات ودروها في عملية التغيير، أو لعدم استيعاب الأهمية، أو لعدم معرفة الكيفية التي يتم بها التفعيل أو لأسباب أخرى ، فالمهم أنه لم توضع لها آليات لتنفيذها لتصبح ضمن الواقع ولتؤتي ثمارها للفرد والمجتمع .

عموماً بينما تسود العشوائية في كل مظاهر الحياة في دول العالم الثالث أو النامي نجد العكس يحدث في العالم المتقدم حيث نجد أن النظرية أو التنظير السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي .. الخ إنما يتم ليكن محل تنفيذ، فحينما يقرر المسئول الأول بناء على توصيات بحثية عملية تؤديها مؤسسات علمية أكاديمية أن تعمل مختلف المستويات الإدارية الأمنية وغير الأمنية على الحد من مستويات الجريمة في المجتمع فإن ذلك القرار يتحول إلى مفردات أو جزئيات عمل بدءاً بالتمهيد القانوني ليضعه في صياغة قانونية متفق عليها مجتمعيا ثم عملياً إدارياً تنسيقا بين عديد من المؤسسات الحكومية والخاصة وغيرها من خلال قنوات اتصال واضحة معتمدة قانونياً لينتفي بذلك أي ازدواجية في العمل والتعامل، ثم يأتي العمل التنفيذي الميداني من إدخال مصوغات جديدة سواء بشرية أو مادية لوجستيه أو غير لوجستية تسهل العمل الرقابي المجتمعي في بعده الأمني المرتبط بالجريمة الجنائية وما يرتبط بها من ظواهر تضر بالأداء العملي والمستوى الحياتي للفرد والجماعة وللمجتمع على السواء.

فإذا أريد لمجتمع ما أن يلحق أو يواكب العالم في مسيرته النهضوية الصحيحة والواقعية إنما يكون ذلك بالاستعانة إلى جانب متطلبات أخرى العمل بتنفيذ القرارات المؤسسة علمياً وفقاً للنظرية العلمية، وذلك من خلال الإستعانة بالأداة التنفيذية المسماة بالآلية التنفيذية للمسألة أو المشكلة أو الظاهرة الموضوعة في إطار نظري أصبحت في نظرية أو شكل قرار مطلوب تنفيذه أو العمل به.

● جامعة صنعاء

إلاّ التعليم

● محمد أحمد سنان

■ يستغل البعض مركزه وصلاحياته تحت العديد من المسميات التي يجيزها بحجة المصلحة العامة – وما أكثر هذا النوع من البشر – أو تحت مبررات واهية لا أساس لها وعلى ضوء هذه الحجج تتخذ قرارات غير مدروسة لا تعكس إلا نفسية من يتخذها وما أبعدها عن المصلحة العامة (وعند فوزها يشتم الإنسان من بين ثناياها الداء العضال الذي تفشى في البلد بشكل عام ألا وهو داء المحسوبية والوساطات والرشاوي وما المصلحة العامة إلا شماعة يعلق عليها كل إفرازات غير القادرين على مواصلة العمل بجدية ونزاهة مما يؤدي في الأخير إلى كبت الخبرات وإصابة اصحاب المواهب بالإحباط لكل الجهود التي يبذلونها لأن هناك مجموعة ممن يتلذذون بخنق الصوت التربوي وتعطيل وتهميش قضاياه وابعاده وما وجود بعض الموظفين في مراكزهم لعقود من الزمن إلا زيادة في ركود العمل التربوي ركودا مملا دون تجديد للدماء واكتشاف الطاقات الشابة الفذة التي تتحمل وتتحمس لقضايا التجديد والتطوير التربوي والاستفادة منها والاهتمام بقضايا المعلمين المخلصين الذين يقودون سفينة التربية والتعليم باقتدار باتجاه الميناء الآمن الذي سوف ترسو فيه هذه السفينة (ويتحقق هذا عندما نحافظ على حقوق المعلمين لنمكنهم من مواصلة السير في الاتجاه الصحيح على ضوء الخطط المرسومة لهم وهناك من يسير في خطوط مغلقة يتجاهل فيها العمل التربوي الناجح ويعملون على عدم تضافر الجهود لإنجاح العملية التربوية في ظل الحفاظ على حقوق من يعمل في التربية والتعليم ويعمل البعض جاهدا على بقاء العملية التربوية راكدة صامته ليبقى غير القادرين في مراكزهم بالرغم من وجود من هو أكفأ منهم وعلى القيادة التربوية أن تفتح أذنيها للأصوات التربوية النزيهة والتي تبذل جهودا لتطوير العملية التعليمية بأن تواصل بذل جهودها وتجند المخلصين من العاملين بحيث تعمل الوزارة المحافظة على حقوق العاملين بالتربية والتعليم وتعزيز أعمالهم الإيجابية وتطورها ومعالجة الترهل الحاصل في الوزارة ومكاتبها في المحافظات وإزاحة الميؤوس من إصلاحهم ومعالجة وصد ما سيحدث مستقبلاً مع وضع حلول قادرة على القضاء على السلبيات والاتجاه نحو التطوير والتجديد لننتشل النظام التعليمي مما هو عليه اليوم بإضافة دماء جديدة يمكنها أن تثري العمل التربوي وتحاسب حساباً عسيراً إن هي قصرت في تجويد الأداء .

والدولة ممثلة بالتربوي الأول الأخ الرئيس علي عبد الله صالح تدرك إدراكاً واعياً أهمية المؤسسات التربوية والتعليمية كونها المسؤوله عن أهم مقومات النهضة في بلادنا الحبيبة ألا وهم ابناؤنا ثروة البلاد التي يتوجب على الجميع رعايتها وتعهدها بالعلم والمعرفة وإعدادها لتتمكن من المشاركة الفاعلة في المستقبل ولتعزيز هذا الاتجاه ينبغي حسن اختيار الأكفاء الذين يدركون عظم المسؤولية وقداستها والمهام والأهداف والطموحات المرتبطة بهذا العمل الحساس في الميدان التربوي تاركين الإنجازات والشواهد تتحدث عن نفسها ولا نهتم بالديكور تاركين الأهم دون اهتمام ورعاية وليعمل الجميع على أن يرتفع البناء وانما على أسس راسخة ومتينة وعلينا أن نرتب للعملية التربوية متفهمين مسؤولياتها الكبيرة والمهام والأهداف التي ترتبط بها والتي فرضتها المرحلة التي نمر بها من ظروف يشهدها العالم اليوم تحتم علينا التعامل معها بمختلف الوسائل والإمكانيات المتاحة وبالذات في المجال التربوي لنكون مطمئنين إننا نقود المسيرة التربوية بدراية واقتدار باذن الله سائلين الله أن يمدنا بأسباب العون والتوفيق لأداء المهام على الوجه المطلوب لتحقيق الأهداف المرسومة والمنشودة والله الهادي إلى سواء السبيل.

الأسبوع التربوي الخليجي وفرصة تبادل الخبرات

■ تأتي ثمار إنضمام اليمن رسمياً إلى المؤسسات التربوية الخليجية الموحدة وعلى رأسها مكتب التربية لدول الخليج اتاح لها المشاركة في اجتماعات الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمكتب التربية في الشارقة خلال الفترة ١٦– ١٧ يوليو ٢٠٠٢م والتي ناقشت عدداً من الموضوعات التربوية كان أهمها توحيد مناهج العلوم والهيكل العام للمكتب مع دخول اليمن عضواً جديداً فيه وتوالت بعد ذلك الزيارات الرسمية المتبادلة بين المسؤولين التربويين في اليمن ودل مكتب التربية العربي لدول الخليج لتدارس الواقع التعليمي والتربوي بيد الدول الأعضاء وخلال الفترة ٣٠ابريل حتى الرابع من مايو الحالي ينعقد الاسبوع التربوي الأول الذي يتضمن معرضا لعرض المطبوعات لدول مكتب التربية العربي واقامة الندوات والحلقات العلمية وورش العمل حول جوانب التعليم في الدول الأعضاء وتلاقح الأفكار وتبادل الرؤى التربوية من خلال تناول موضوعات علمية وتربوية تتمثل في التعليم الإلكتروني وواقع التعليم الأساسي والتعليم الثانوي والإحصاءات والبيانات في البحث التربوي والتوجيه التربوي وتنمية الإبداع في التدريس والمتطلبات التربوية لمجتمع المعرفة والرؤى المستقبلية لتطوير التعليم،وقد سبق أن انعقدت الأيام الثقافية للجامعات السعودية في رحاب الجامعات اليمنية في شهر ديسمبر الماضي ٢٠٠٤م وهذا كإحدى ثمار انضمام اليمن رسمياً إلى المؤسسات التربوية وحركة التعليم وتطوره في اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي شأنها شأن

د/ بدر سعيد الأغبري ●

حركة التعليم في أي دولة من دول العالم إنما ترتبط بالواقع المحلي في ضوء المناخ العام العالمي وإلى الماضي القريب في مطلع السبعينات شهدت دول مجلس التعاون الخليجي حركة نمو اقتصادي بسبب ظهور النفط في هذه الدول وإلى جانب ذلك نمو مماثل في التربية والتعليم في دول المجلس وتطور تطوراً كبيراً حيث يعتبر التعليم هو المدخل الحقيقي لكل إصلاح فلا صلاح للصحة بدون تعليم ولا ممارسة ديمقراطية بدون تعليم، وإذا كان التعليم في الدول الأعضاء لمكتب التربية العربي يواجه مشاكل عديدة في تدني مستوى التعليم وانخفاض كفاءته وضعف الإقبال على مجال التعليم الفني والتدريب المهني ومشكلة بطالة التعليم (بطالة المتعلمين) فهذه ليست مشكلة دول مكتب التربية العربي وحدها ولكنها أيضاً مشكلة تواجهها معظم الدول المتقدمة وعليه ومن خلال هذا الاسبوع التربوي الأول علينا أن نستفيد من تجارب بعضنا البعض من خلال توضيح الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية في النظم التربوية لدول المكتب من خلال التأكيد على الهوية العربية والإسلامية في أهدافنا وسياستنا التربوية وفي مناهجنا التعليمية وإيجاد بنية تعليمية عصرية يمتد فيها التعليم الأساسي يشمل دور الحضانة وتصبح جزءاً من التعليم ونريد تعليماً ثانوياً متنوع البنية والبرامج تتلاشى فيه الثنائية الثقافية بين الأدبي والعلمي وفي هذا المجال أخذت دول المجس بصفة خاصة في الاتجاه نحو تشعيب التعليم الثانوي وتطوير برامجه ومناهجه إلى جانب ذلك الاستفادة من التطورات الجارية التي شهدتها المناهج والكتب الدراسية في دول المجلس وتوفير الإمكانات اللازمة لمكاتب التربية وإدارات المدارس واعطائها بعض الصلاحيات من خلال المجالس الجماعية في اتخاذ القرار ونظام المراقبة والمساءلة في العملية التربوية واخيراً تحسين وضع المعلم المعيشي وتزويده بالمعارف والمستجدات التربوية الجديدة.

أتمنى للأسبوع التربوي الأول النجاح في أعماله وهي خطوة جيدة في تبادل الافكار والرؤى التربوية بين المهتمين والمتخصصين العاملين في الحقل التعليمي والتربوي وأن يتكرر انعقاده بين سنة وأخرى بين الدول الأعضاء.

● كلية التربية/جامعة صنعاء

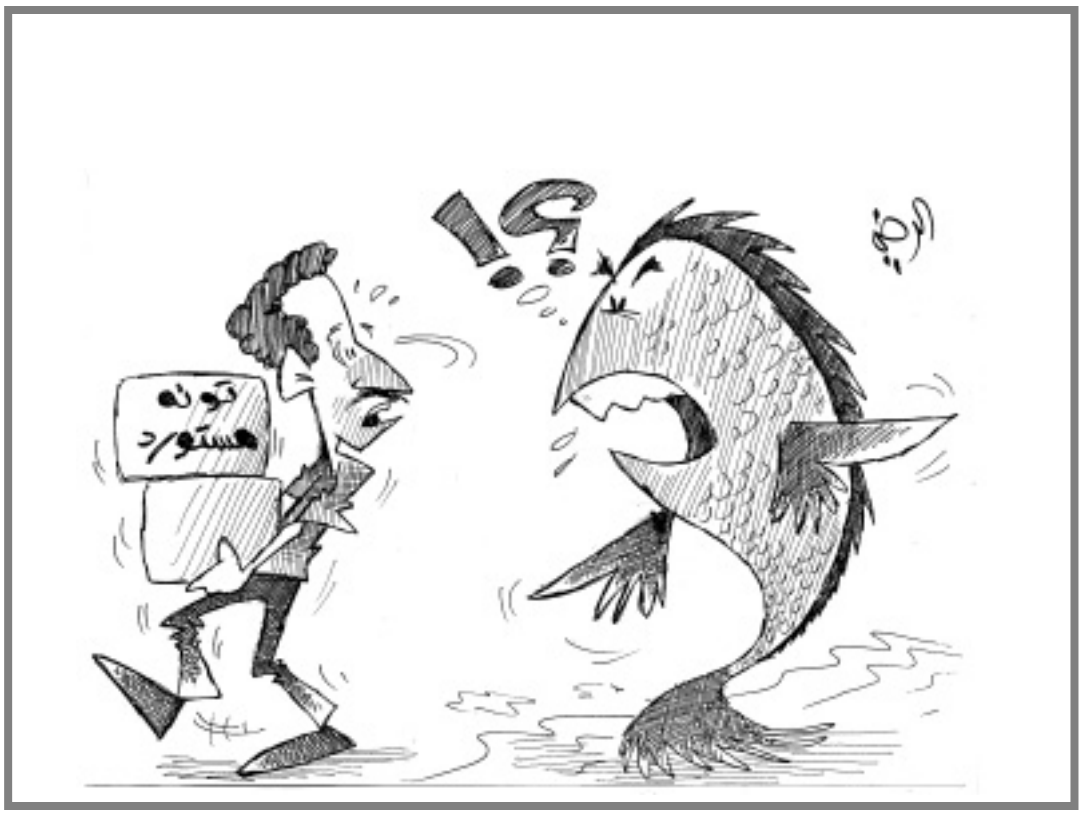

من أجل مُدن نموذجية

عبدالله البحري

■ ،، «فشّارين».. تعني حب الظهور والاستعلاء على عامة الناس، ومفرد هذه الكلمة «فشّار»..!

وفيما يخص هؤلاء والذين ينحصرون في قلة من شرائح مجتمعنا الكبير فإنهم ولا ريب صاروا شبه منقرضين أو بالأحرى ممقوتين من قبل السواد الأعظم من الناس والسبب أن بعضهم لم يدرك أو يعي مقدرة وقوة الدولة والحكومة على إتخاذ الإجراءات التنفيذية والخاصة بمنعهم من حمل السلاح كظاهرة تسيئ لأجواء ومناخات البلاد الطيبة وخاصة وأننا نعيش الهامش الكبير من الديمقراطية والحرية التي لولا نعمة الأمن والاستقرار العام وسيادة القانون لما حظينا بها، بيد أن من لم يقدر هذه النعمة كسكينة لها الفضل كما ذكرنا في خلق الممارسات الديمقراطية فإنهم بالذات الأقرب إلى نار ما يحملونه من السلاح الذي لا ريب سيكتوون بناره لعدم استخدامهم الطريقة الأمثل له ولحالات حمله، ولعل القيادة الحكيمة ممثلة في رمز الأمة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح قد دعت تكراراً ومراراً إلى تقليص حمل السلاح من قبل من وصفهم الرئيس في إحدى خطاباته بالفشّارين.. حيث وجه الحكومة والسلطة التشريعية إلى الإسراع في سن قانون حمل السلاح وهذا ما سيولد ضمانات أمنية تضاف إلى الجو السائد في عموم وطننا الآمن والمستقر وسيطوى في ذات الوقت صفحات سوداء وقاتمة من تلك الظاهرة الأخرى والمقوتة كظاهرة الثأر، ولأننا مجتمع متميز وفريد يتوق للعيش في أجواء متحضرة كبقية خلق الله رغم حيازة النسبة الأكبر منه للسلاح بأنواعه ولا يمكن أن يظهره إلا في وجه أعدائه إذا استدعى الأمر ذلك وقد دلت على ذلك تلك المواقف غير المجهولة على الكثير منا.. حين حملت المقاومة الشعبية سلاحها انتصاراً للثورة وللوحدة وما قامت به المجاميع الشعبية كوقفة جسورة وبطولية من المتطوعين ضد فتنة الحوثي في صعدة وتحديداً بمديرية حيدان ومنطقة مران الأمر الذي جعل الناظرين والمتابعين لليمن وشعبه من الخارج بنظرة الاعجاب والدهشة من جراء السلوكيات الايجابية وذات الصلة بالموروث والأصالة العريقة غير المنفصلة عن مواكبة التطور والتقدم الذي نشهده في زمن وعهد ميمون.

إن ضرورة المرحلة التي نعيشها تتطلب من الفشارين وغيرهم التحول نحو فشر آخر يتمثل في التميز والعطاء من خلال الوعي والتعليم باعتبار هذا الأخير سلاح لابد وأن نفخر به جميعاً وصولاً إلى القناعة التامة بتعاضدنا دونما إستثناء مع كل توجه صائب لقيادتنا وحكومتنا وأمتنا ووطننا ولما فيه النهوض والرقي بكافة شئون ومناحي حياتنا التنموية والاجتماعية والثقافية حتى الوثوب إلى مصاف الأمم والشعوب التي سبقتنا في غير مجال ولا ريب أن ذلك كله مرهون ببداية الولوج إلى أجواء ومناخات تتواءم مع كل المقومات وعبر إرادتنا وتصميمنا الدؤوب والذي نأمله كتغيير أنموذجي في مضمار حياتنا ومن خلال الشباب القادر بعد الله ومن ثم قيادتنا إلى تحقيق التنمية الشاملة في ربوع وأحضان وطننا الحبيب.. والله من وراء القصد.

نحو ثقافة إنسانية راقية

عبدالله العقيلي

● الواقع أن الإنسان إذا نمت عناصره نمواً متوازناً جاءت شخصية الإنسان متوازنة، لا يطغي فيها جانب على جانب آخر وكذلك الأمر في الحضارات.

فالحضارة بشكل عام لها جانب مادي ،وآخر عقلاني ،وثالث روحي فإذا نمت هذه الجوانب، نمواً متزامناً، جاءت الحضارة متوازنة عادلة، وإن نما جانب على حساب آخر، جاءت الحضارة فاقدة التوازن، إما مادية صارخة، وإما عقلية صرفة،وإما روحية مفرطة، وبصرف النظر عن إعطاء هذا المفهوم بعداً أيديولوجياً معيناً ، فإن التطور التاريخي للإنسانية على مر العصور،يؤكد على حقيقة التلازم الجدلي بين الثقافة الإنسانية الراقية، والرقي الإنساني عبر كل زمان ومكان.

ومما يؤسف له أن عالمنا اليوم يعيش حضارة مختلفة وغير متوازنة وهو الأمر الذي نتج عنه الكثير من أعمال العنف التي بردتها سياسة قانون القوة، وانتهاج أسلوب السيطرة، من خلال تقويض فرص التعاون ،وتوسيع دائرة النفوذ والهيمنة، وتقسيم العالم إلى دول غنية قليلة العدد لا تتعدى أصابع اليد الواحدة ، ودول أخرى كثيرة يعيش سكانها تحت مستوى خط الفقر.

إن هذه الحضارة المختلة غير المتوازنة هي التي خلقت سياسة المعايير المزدوجة التي يتعامل بها الأوصياء على قرارات الشرعية الدولية..

وبالتالي، نستطيع القول أن هذا الاختلال الذي يغلب عليه الطغيان المادي، والذي بات يشكل تهديداً خطيراً على السلام الاجتماعي العالمي، جراء تكريس سياسة قانون القوة ،وتكريس الإرهاب الدموي،يمكن إيقافه والحد من اتساعه،عبر الحوار الثقافي المتوازن المشبع بالثقة كقيمة يتم تبادلها بين أفراد المجتمع سواءً على الصعيد العالمي، أو على صعيد كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية التي تتبادل المصالح والمنافع مع بعضها البعض في إطار قاعدة التعاون والتعايش السلمي بين الأمم والدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة.

لقد أردت من خلال ما تقدم التأكيد على أن أمامنا – نحن العرب والمسلمين – فرصة حقيقية لإدراك المرتكزات الأساسية والممكنة لاستلهام ثقافتنا ونغترف من معينها المتمثل في تراثنا الروحي والقيمي والأخلاقي،وهو الأمر الذي سوف يدفعنا بالضرورة إلى إعادة العناصر الغائبة أو الضائعة منا، وهي العناصر المحفزة لانطلاقنا وبها نستعيد هويتنا.